

٢٠٢٠/١٢/٣١ **تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية**
بنك الامارات دبي الوطني (ش.م.م)

بنك الامارات دبي الوطني (ش.م.م)
إدارة الحوكمة ٢٠٢١

تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٠/١٢/٣١
بنك الامارات دبي الوطني (ش.م.م)

Contents

٥	مقدمة.....
٦	نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م.....
٦	بيانات بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م).....
٧	الجمعية العامة للمساهمين.....
٨	هيكل الملكية.....
٩	حملة الاسهم لما يزيد على (٥ %) من رأس المال المصدر للبنك.....
٩	مجلس الادارة.....
٩	تشكيل مجلس الادارة.....
١٠	أبرز مسؤوليات مجلس الادارة.....
١٢	أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الادارة.....
١٢	أبرز مسؤوليات الرئيس التنفيذي.....
١٣	لجان مجلس الادارة.....
١٤	سير اجتماعات مجلس الادارة ولجانه.....
١٤	لجنة المراجعة.....
١٤	الغرض من اللجنة.....
١٤	التشكيل للجنة.....
١٥	دورية الاجتماعات.....
١٥	أبرز مسؤوليات اللجنة.....
١٥	١) التقارير المالية والمراجعة الخارجية.....
١٥	٢) المراجعة الداخلية.....
١٦	٣) الالتزام.....
١٦	٤) مسؤوليات أخرى.....
١٧	لجنة المخاطر.....
١٧	الغرض من اللجنة.....
١٧	التشكيل للجنة.....
١٧	دورية الاجتماعات.....
١٧	أبرز مسؤوليات اللجنة.....
١٨	لجنة المرتبات والمكافآت.....

١٨	الغرض من اللجنة.....
١٨	التشكيل للجنة.....
١٨	دورية الاجتماعات.....
١٨	أبرز مسؤوليات اللجنة.....
٢٠	لجنة الحوكمة والترشيحات
٢٠	الغرض من اللجنة.....
٢٠	التشكيل للجنة.....
٢٠	دورية الاجتماعات.....
٢٠	أبرز مسؤوليات اللجنة.....
٢١	اللجنة التنفيذية
٢١	الغرض من اللجنة.....
٢١	التشكيل للجنة.....
٢١	دورية الاجتماعات.....
٢٢	أبرز مسؤوليات اللجنة.....
٢٢	البيئة الرقابية
٢٢	إدارة المراجعة الداخلية
٢٣	إدارة المخاطر
٢٤	يعتمد البنك اسلوب خطوط الدفاع لادارة المخاطر:.....
٢٤	إدارة الالتزام
٢٥	أبرز مسؤوليات إدارة الإلتزام:.....
٢٥	إدارة الحوكمة
٢٥	ابرز مسؤوليات ادارة الحوكمة.....
٢٦	مراقب الحسابات.....
٢٧	الافصاح والشفافية.....
٢٧	المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي
٢٧	القوائم المالية السنوية والدورية.....
٢٨	تقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية.....
٢٨	السياسات المحاسبية.....
٢٩	التغيرات في السياسات المحاسبية:.....
٢٩	تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:.....

٣٠	تقييم نموذج العمل:
٣١	تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:
٣١	اضمحلال قيمة الأصول المالية:
٣٢	الموازنات التقديرية:
٣٣	طرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح:
٣٣	طرق تقييم الأصول:
٣٥	توزيعات الأرباح:
٣٥	المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف البنك ورؤيتها وطبيعة نشاطه وخطط البنك وإستراتيجيته المستقبلية
٣٥	المخالفات والأحكام الصادرة على البنك خلال عام ٢٠٢٠:
٣٦	أدوات الإفصاح:
٣٦	التقرير السنوي:
٣٦	تقرير مجلس الإدارة:
٣٦	الموقع الإلكتروني:
٣٧	المواثيق والسياسات:
٣٧	ميثاق الأخلاق والسلوك المهني (Code of Conduct) (مرفق رقم ٥)
٣٧	سياسة تعارض المصالح (Conflicts of interest) (مرفق رقم ٦)
٣٧	سياسة تتابع السلطة (Succession Planning) (مرفق رقم ٧)
٣٨	سياسة الإبلاغ عن المخالفات (Whistle-Blowers) (مرفق رقم ٨)
٣٨	سياسة البنك الخاصة بالمرتبات والمكافآت (Benefits / Total Reward) (مرفق رقم ٩، ١٠، ١١)
٣٨	سياسة البنك الخاصة بممارسات الحوكمة (مرفق رقم ١٢)
٣٨	سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية:
٣٩	الهيكل التنظيمي للبنك (مرفق رقم ١٣)

مقدمة

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام ٢٠٠١ بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة حالياً)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر. وبالفعل تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

ونجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، إلا أنه على الرغم من هذه الأهمية لم يلق مفهوم حوكمة الجهاز المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة، إلا أنه في مايو ٢٠٠٦ قام المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري بوضع دراسة تبنت ضرورة وضع سياسات مكتوبة للحوكمة والاقصاح عنها، وفي ضوء ما سبق صدر قرار مجلس ادارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ بشأن حوكمة البنوك باعتبارها أهم الركائز الضرورية لضمان مواكبة التطور المصرفي على الصعيد الدولي والمحلي على حد سواء ولما لها من دور هام في إحكام السيطرة والإشراف على أسلوب إدارة البنوك بما ينعكس إيجابياً على كفاءة الرقابة الداخلية والمخاطر بوجه خاص وبالتالي أداء المنشأة ككل.

وحيث ان بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م - شركة مساهمة مصرية - يتبع رقابة و اشراف البنك المركزي المصري ولما يوليه بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م اهتماماً كبيراً لممارسات افضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، قام بوضع وتطوير نظم الحوكمة لديه بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته بما يتماشى مع قدرته على إستيعاب المخاطر وبما يتوافق مع متطلبات القوانين والتعليمات السارية بجمهورية مصر العربية (قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ - وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية الصادرة في ١٩٨٢ - وكذلك التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في أغسطس ٢٠١١).

وإنطلاقاً من استراتيجية بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م ورؤيته واهدافه المعتمدة على المنهجية الواضحة والمهنية العالية بأداء عملياته وإدارة أعماله، كما يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق اعلى معايير الأداء المهني على جميع أنشطة البنك، وإلتزامه من الإدارة بالقوانين والمعايير الدولية أعد بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م هذا التقرير لبيان الممارسات الفعلية والخاصة بتطبيقات الحوكمة بينك الامارات دبي الوطني ش.م.م وسيتم عرض هذا التقرير على لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الادارة وكذلك سيتم عرضه على مجلس ادارة البنك.

نبذة عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م

بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م – البنك الرائد في منطقة مجلس التعاون الخليجي والإمارات العربية المتحدة ، دخل السوق المصري في يونيه ٢٠١٣ من خلال عملية إستحواذ على بنك بي إن بي باريبا مصر.

تجمع هذه العملية بين الخبرة المحلية وقاعدة العملاء ومعرفة السوق المصري مع القوة والمعرفة الإقليمية لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م. اظهر البنك في مصر نمواً ملحوظاً في جميع الجبهات منذ إنشاؤه وحالياً يوظف أكثر من ٢٠٠٠ موظف لديهم خبرة واسعة في الأسواق المحلية والدولية، وأكثر من ٦٧ فرع مع تغطية جغرافية واسعة في مصر بما في ذلك المناطق والمدن الرئيسية مثل القاهرة الكبرى والجيزة والإسكندرية والساحل الشمالي والدلتا وجنوب مصر وسيناء والبحر الأحمر.

بيانات بنك الامارات دبي الوطني (ش.م.م)

بيانات بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م	
اسم البنك	بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م
غرض البنك	القيام في مصر او في الخارج بجميع الاعمال المصرفية والمالية وعمليات الخصم والائتمان والوكالة بالعمولة والصراف سواء لحسابها او لحساب الغير او بالمشاركة معه او في أي صورة كانت معتمدة في ذلك على الأموال التي تتلقاها من المساهمين والبنوك والجمهور سواء كانت هذه الأموال تحت اطلب او الاجا او بإخطار سابق بفائدة او بدون فائدة وكذلك ما تحصل عليه عن طريق اصدار اذون او سندات في أي دولة كانت – ويكون للشركة الحق في تكوين او الانضمام الى اية جماعة مالية او الاشتراك فيها ومزاولة أي نشاط في مجال الاستثمارات المالية او التجارية او غيرها والمشاركة في او إدارة أي مشروع قائم او تحت التأسيس – وبوجه عام يكون للشركة الحق في ممارسة أي نشاط تسمح به القوانين واللوائح يكون مرتبط بأغراض البنك بطريقة مباشرة او غير مباشرة كما يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او ان يشترك باي صفة كانت مع الهيئات التي تمارس اعمالا شبيهة

بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها سواء في مصر او في الخارج كما يجوز لها ان تندمج فيها او ان تقوم بشرائها.	
٥٠ سنة تبدء من ١٩٧٧/٥/١٢ الى ٢٠٢٧/٠٥/١١	المدة المحددة للشركة
قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية	القانون الخاضع له البنك
١٨٧٤٢٧٦ بتاريخ ١٠/٠٩/١٩٧٧	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري
١٠٠ جنيه مصري	القيمة الاسمية للسهم
٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري – اثنين مليار وخمسمائة مليون لا غير	أخر رأس مال مرخص به
١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري – مليار وسبعمائة مليون لا غير	أخر رأس مال مصدر
١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري – مليار وسبعمائة مليون لا غير	أخر رأس مال مدفوع
القطعة ٨٥ منطقة البنوك شارع التسعين – التجمع الخامس – القاهرة الجديدة.	عنوان المركز الرئيسي
www.emiratesnbd.com.eg	الموقع الالكتروني

الجمعية العامة للمساهمين

- لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية بنفسه وللمساهم ان ينيب عنه من يمثله في الجمعية العمومية بشرط ان يكون النائب مساهما ومن غير اعضاء مجلس الادارة.
- على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية ان يقدموا كشف حساب او شهادة صادرة من أمين الحفظ المودع لديه الاسهم يفيد ملكية الاسهم وتجميدها وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة ايام على الاقل، ولايجوز قيد اى نقل لملكية اسهم البنك في السجل من تاريخ الدعوة للاجتماع الى انفضاض الجمعية العمومية.
- يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة ، وعند غيابة يرأسها نائب الرئيس، ويقترح الرئيس تعيين سكرتير ومراجعين اثنين لفرز الاصوات على ان تقر الجمعية العمومية تعيينهم.

- تنعقد الجمعية العمومية كل سنة خلال الثلاث اشهر التاليه لنهاية السنة الماليه للشركة في المكان واليوم والساعه المبينه في اعلان الدعوة للاجتماع وتوجه الدعوة مشتملة على جدول الاعمال الى جميع المساهمين.
- يكون الغرض من اجتماع الجمعية العمومية سماع تقرير المجلس عن نشاط البنك ومركزها المالي وتقرير مراقب الحسابات والتصديق على ميزانية السنة الماليه وعلى حساب الارباح والخسائر ولتحديد حصص الارباح التي توزع على المساهمين وعلى العاملين بالبنك ولانتخاب مراقبين للحسابات وتحديد مكافأتهما ولانتخاب أعضاء مجلس الادارة اذا اقتضى الحال والبت في اى موضوع اخر يكون معروضا على هذه الجمعية قبل انعقادها.
- لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ضرورة لذلك ، ويتعين على المجلس دعوة الجمعية العمومية كلما طلب اليه ذلك لغرض معين مراقبا الحسابات أو مساهمون حائزون لعشر رأس المال على الاقل، وفي هذه الحالة الاخيره يجب على المساهمين ان يقدموا كشف حساب او شهادة صادرة من أمين الحفظ المودع لديه الاسهم يفيد ملكية الاسهم وتجميدها وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة ايام على الاقل، ولايجوز قيد اى نقل لملكية اسهم البنك في السجل من تاريخ الدعوة للاجتماع الى انفضاض الجمعية العمومية.

هيكل الملكية

اسم المساهم	عدد الاسهم	القيمة الاسمية للسهم	نسبة المساهمة
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	١٦٩٩٩٨٠٠ سهم	١٦٩٩٩٨٠٠٠٠ جنيه مصري	٩٩,٩٩٨٨٢%
شركة الامارات دبي الوطني للاوراق المالية ذ.م.م	١٠٠ سهم	١٠٠٠٠ جنيه مصري	٠,٠٠٠٥٩%
شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال	١٠٠ سهم	١٠٠٠٠ جنيه مصري	٠,٠٠٠٥٩%

حملة الاسهم لما يزيد على (٥ %) من رأس المال المصدر للبنك.

اسم المساهم	عدد الاسهم	القيمة الاسمية للسهم	نسبة المساهمة
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	١٦٩٩٩٨٠٠ سهم	١٦٩٩٩٨٠٠٠٠ جنيه مصري	٩٩,٩٩٨٨٢%

مجلس الادارة

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة اعضاء تتوفر لديهم التنوع المناسب في القدرات والمهارات والخبرات والمعرفة التي تجعلهم مؤهلين لمناصبهم، منهم ثمانية اعضاء غير تنفيذيين، من ضمنهم عضوين مستقلين، لتحقيق التوازن بين اعضاء مجلس الادارة.

تشكيل مجلس الادارة

#	اسم العضو	الوظيفة	صفة العضوية	جهة التمثيل
١	أ- هشام عبدالله قاسم القاسم	رئيس المجلس الادارة	غير تنفيذي	بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
٢	أ- شاين كيث نيلسون	نائب رئيس المجلس الادارة	غير تنفيذي	بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
٣	أ- محمد جميل برو	عضو مجلس ادارة منتدب	تنفيذي	بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
٤	أ- فؤاد عبد الله قمبر محمد	عضو مجلس ادارة	تنفيذي	بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع

بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	أ- محمد هادي احمد عبدالله الحسيني	٥
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	أ- عبدالله عبد الرحمن عبدالله قاسم	٦
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	أ- نيراج ماكين	٧
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	أ- هاكان أتيش	٨
مستقل	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	أ- حازم مسلم محمود متولي	٩
مستقل	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	أ- عمرو شمس الدين حسين الجندي	١٠

أبرز مسؤوليات مجلس الادارة

١. يكون مجلس إدارة البنك مسؤولاً بشكل مطلق عن الإشراف على إدارة البنك بوجه عام وينبغي أن يقوم المجلس بالوظائف الرئيسية التالية لتدعيم نظام الحوكمة بالبنك وضمان فاعليته:
٢. اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.
٣. اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد هيكل الصلاحيات والمسؤوليات في البنك والفصل بين المهام من خلال إرساء نظام فعال من الضوابط والتوازنات بما يضمن الإشراف المستمر والرقابة الفعالة على مختلف المستويات الوظيفية مع توضيح دقيق لسلطات ومسؤوليات كل منها، علماً بأن هناك أربعة مستويات إشرافية يجب توافرها في هيكل البنك التنظيمي كحد ادني لضمان فاعلية هذا النظام:

- المستوى الإشرافي المتمثل في أعضاء المجلس وذلك من خلال عضويتهم في المجلس واللجان التابعة له.
 - المستوى الإشرافي الذي يمثله أفراد الإدارة العليا.
 - المسؤولون عن الإشراف المباشر على إدارات البنك المختلفة.
 - المستوى الإشرافي المتمثل في وظائف البنك المستقلة كإدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية.
- وذلك كله مع ضرورة التأكد من تناسب خبرات ومؤهلات العاملين كل وفقاً لمتطلبات وظيفته لضمان قيامه بمهامه على أكمل وجه.
٤. يشرف المجلس على خطة التدرج الوظيفي بما في ذلك اختيار كبار التنفيذيين من أعضاء الإدارة العليا بالبنك والإشراف عليهم واستبدالهم إذا لزم الأمر وذلك بعد أخذ رأي المسؤول التنفيذي الرئيسي.
 ٥. الإشراف على الإدارة العليا بالبنك ومتابعة أدائها ومسائلة الإدارة والحصول منها على شرح وتفسير واضح لموضوع المسائلة، وينبغي أن يتاح لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المادية والهامة في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم أداء الإدارة.
 ٦. يضع المجلس بالتشاور مع الإدارة العليا للبنك نظام رقابة داخلي بغرض تقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر التي تواجه البنك بالإضافة إلى التطبيق الملائم للحوكمة.
 ٧. الاجتماع دورياً بالإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة التقدم في خطوات تنفيذ أهداف البنك الإستراتيجية.
 ٨. الرقابة والإشراف على اعمال البنك، مع مراعاة ألا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من اختصاص الإدارة العليا.
 ٩. رقابة وإدارة اي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك إساءة استخدام اصول البنك وإساءة استغلال عمليات الأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى التأكد المجلس من وضع قواعد تنظم ما يمكن لرئيس واعضاء المجلس والعاملين بالبنك أن يتلقونه من هدايا.
 ١٠. التقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك.
 ١١. نشر ثقافة الحوكمة بالبنك وتشجيع جميع العاملين والإدارة العليا على تطبيق ممارسات الحوكمة.
 ١٢. الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك.
 ١٣. يراجع مجلس الادارة القوائم المالية للبنك ربع سنويًا قبل نشرها.
 ١٤. العمل على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين واصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح والامتناع عن اتخاذ أي قرار او المشاركة فيه في حالة ظهور أية شبهة تعارض مصالح في مهام العضو أو التزاماته، مع بذل العناية الواجبة لتحقيق ذلك.

١٥. الاجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام.

أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الادارة

١. يكون رئيس مجلس الإدارة الغير التنفيذي مسئولاً بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسؤولية إرشاد وتوجيه المجلس وضمان فاعلية ادائه.
٢. يمثل رئيس المجلس البنك امام القضاء.
٣. لرئيس المجلس حق التوقيع منفردا عن البنك، وله تفويض اي من اعضاء المجلس في جزء من صلاحياته.
٤. التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناء على دراية شاملة بالموضوع مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فاعلية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب واسلوب متابعتها.
٥. تشجيع النقاش والنقد وضمان إمكانية التعبير عن الآراء المعارضة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
٦. التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح.
٧. الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا بالبنك.
٨. التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
٩. التأكد من فاعلية نظام الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعلية أداء لجان المجلس.
١٠. التأكد من قيام كل اعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يشمل مدى التزام العضو بواجبات وظيفته والاحتياجات اللازمة لرفع كفاءته.
١١. دعوة مجلس الإدارة للانعقاد بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام ووضع جدول أعماله.

أبرز مسؤوليات الرئيس التنفيذي

١. إدارة وتوجيه عمليات البنك اليومية.
٢. التأكد من تنفيذ السياسات النابعة من الاستراتيجية العامة لمجلس الإدارة.
٣. التعرف على المسؤولين الأكفاء وتوصية المجلس بهم لإدارة عمليات المؤسسة.
٤. ينبغي أن يتأكد الرئيس التنفيذي خلال أدائه لمهامه من الالتزام بسياسة البنك للموارد البشرية.

٥. تنسيق عمليات مختلف الإدارات داخل البنك.
٦. وضع نظم رقابة داخلية كفاء وملائمة والحفاظ عليها.
٧. التأكد من فهم الموظفين للاستراتيجيات والسياسات والأهداف والتزامهم بها.
٨. التأكد من تطبيق نظم إدارة المعلومات اللازمة لتسهيل التواصل الفعال والكفاء داخل البنك.

لجان مجلس الإدارة

#	اسم العضو	الوظيفة	صفة العضوية	اللجان المشاركون فيها (*)				
				التنفيذية	المراجعة الداخلية	الحوكمة	المخاطر	المرتبات والمكافآت
1	أ- هشام عبدالله قاسم القاسم	رئيس المجلس الإدارة	غير تنفيذي	-	-	(عضو)	(عضو)	-
2	أ-شاين كيث نيلسون	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	-	-	-	(عضو)	(عضو)
3	أ- محمد جميل برو	عضو مجلس إدارة منتدب	تنفيذي	(رئيس)	-	-	(عضو)	-
4	أ-فؤاد عبد الله قمبر محمد	عضو مجلس إدارة	تنفيذي	(عضو)	-	-	-	-
5	أ- محمد هادي احمد عبدالله الحسيني	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	-	(عضو)	-	-	(عضو)
6	أ- عبدالله عبد الرحمن عبدالله قاسم	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	-	(عضو)	(عضو)	-	-
7	أ- نيراج مكين	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	-	-	-	-	-
8	أ- هاكان أتيس	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	-	-	-	-	-
9	أ- حازم مسلم محمود متولي	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	-	-	(رئيس)	(رئيس)	-
10	أ- عمرو شمس الدين حسين الجندي	عضو مجلس إدارة	غير تنفيذي	-	(رئيس)	-	-	(رئيس)

• ملحوظة: بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٢٢٠ المنعقد بتاريخ ٢٧/٠٩/٢٠٢٠ تم تعيين من عضوين مجلس الإدارة السيد/ نيراج مكين ، والسيد/ هاكان أتيس.

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

#	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة الترشيحات	لجنة المرتبات والمكافآت
١	أ. هشام عبدالله قاسم القاسم	٨/٨	٤/	٤/٤	١/١	٢/
٢	أ.شاين كيث نيلسون	٨/٨	٤/	٤/٣	١/	٢/٢
٣	أ. محمد جميل برو	٨/٨	٤/	٤/٤	١/	٢/
٤	أ.فؤاد عبد الله قمبر محمد	٨/٨	٤/	٤/	١/	٢/
٥	أ. محمد هادي احمد عبدالله الحسيني	٨/٨	٤/٤	٤/	١/	٢/٢
٦	أ. عبدالله عبد الرحمن عبدالله قاسم	٨/٧	٤/٤	٤/	١/١	٢/
٧	أ. نيراج مكين	٨/٣	٤/	٤/	١/	٢/
٨	أ. هاكان أتيس	٨/٣	٤/	٤/	١/	٢/
٩	أ. حازم مسلم محمود متولي	٨/٨	٤/	٤/٤	١/١	٢/
١٠	أ. عمرو شمس الدين حسين الجندي	٨/٧	٤/٤	٤/	١/	٢/٢

• ملحوظة: بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٢٢٠ المنعقد بتاريخ ٢٧/٠٩/٢٠٢٠ تم تعيين من عضوين مجلس الإدارة السيد/ نيراج مكين ، والسيد/ هاكان أتيس.

لجنة المراجعة

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقييم مدى كفاية بيئة حوكمة المؤسسات وعملية المراجعة وعملية البنك لمراقبة الالتزام بالقوانين ومدونة قواعد السلوك وكفاءتهم.

التشكيل اللجنة

تتكون لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م من ثلاثة اعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين لبنك الامارات دبي الوطني ش.م.م.

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على الأقل كل ثلاثة شهور أو أكثر على نحو ما تحدده اللجنة.

أبرز مسؤوليات اللجنة

تتحمل اللجنة المسؤوليات التالية:

(١) التقارير المالية والمراجعة الخارجية

- مراجعة نزاهة البيانات المالية والتقارير السنوية، ونصف السنوية وربع السنوية وتوصية مجلس الإدارة بتبنيها. في هذا الصدد.
- مراجعة المعلومات المالية الواردة في أي مستندات أخرى مثل الإعلانات ذات الطبيعة الحساسة للسعر.
- مراجعة السياسات المالية والمحاسبية لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م واعتمادها، التي تخضع لموافقة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م ولجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة.
- النظر في أي مسائل كبيرة وغير عادية مدرجة أو سيتم إدراجها في تلك التقارير والحسابات المالية.
- مراجعة توجه ونطاق المراجعة المقترح للمراجعين الخارجيين للعام في ضوء الظروف الراهنة للمجموعة والتغيرات في المتطلبات الرقابية والمتطلبات الأخرى.
- تلقي النتائج والتوصيات الهامة التي قدمها مفتشو البنك المركزي والمراجعون الخارجيون مع ردود الإدارة ومراجعتها للتأكد من ملاءمتها.
- مناقشة أي مشاكل تمت مواجهتها في سياق العمل المعتاد مع المراجعين الخارجيين، بما في ذلك أي قيود على نطاق المراجعة أو الوصول إلى المعلومات.
- الاجتماع سنويًا مع المراجعين الخارجيين دون حضور أي مديرين تنفيذيين أو الإدارة وذلك، لضمان عدم وجود أي مشاكل غير محلولة.
- مراجعة طبيعة ومدى خدمات غير المراجعة التي يقدمها المراجع الخارجي واعتمادها.

(٢) المراجعة الداخلية

- اعتماد الصلاحيات والهيكل التنظيمي ومتطلبات الموارد والموازنات المالية ذات الصلة للمراجعة الداخلية.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وتقييمها للتأكد من تغطية جميع مجالات المخاطر الرئيسية وبالدرجة المناسبة.

- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية ، وعند الضرورة، تقديم التوجيه للإدارة في الوقت المناسب لمعالجة مشاكل المخاطر العالية البارزة.
- مراجعة تعيين رئيس قطاع المراجعة الداخلية واستبداله وفصله واعتماد ذلك.
- الاجتماع بشكل منفصل مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية لمناقشة أي أمور ترى اللجنة أو قطاع المراجعة الداخلية أنه ينبغي مناقشتها في خصوصية.
- مراجعة فعالية وظيفة المراجعة الداخلية والتأكد من أنها تتمتع بمكانة مناسبة داخل بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م

(٣) الالتزام

- اعتماد الصلاحيات والهيكل التنظيمي ومتطلبات الموارد والموازنات المالية الخاصة بأنشطة الالتزام لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م.
- مراجعة خطة مراقبة الالتزام السنوية ومبادرات الالتزام وتقييمها للتأكد من تناول جميع جوانب المخاطر الأساسية وبالدرجات الملائمة.
- مراجعة نتائج نشاط مراقبة الالتزام والتغييرات الرقابية ، وإذا لزم الأمر، توجيه الإدارة بشأن توقيت الإجراءات المطلوبة.
- مراجعة تعيين رئيس قطاع الالتزام واستبداله وفصله واعتماد ذلك.
- عند الاقتضاء، الاجتماع مع رئيس قطاع الالتزام وحده لمناقشة أية أمور ترى اللجنة أو وظيفة الالتزام ضرورة مناقشتها في سرية.
- مراجعة فاعلية وظيفة الالتزام والتأكد من وضعها الملائم داخل المجموعة.
- التأكد من وضع البنك لنظام رقابي واتخاذ الإجراءات التنفيذية ضد غسل الأموال.

(٤) مسؤوليات أخرى

- مراجعة نتائج عمليات الفحص من قبل السلطات الرقابية (مثل البنك المركزي) وتقييم مدى كفاية الإجراءات الإدارية ودقة توقيتها.
- مراجعة البيانات التي يجب إدراجها في التقرير السنوي المتعلق بالرقابة الداخلية واعتمادها.
- مراجعة واعتماد السياسة التي يمكن للموظفين من خلالها أن يعبروا عن شكوكهم بشأن الأخطاء المحتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية.
- ضمان التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين.
- مراقبة التزام البنك بقواعد السلوك المهني.

- التأكد أن الإدارة التنفيذية للبنك تراجع دورياً قيمة الضمانات التي يقدمها العملاء مقابل التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض لتلك القيمة وإبلاغ مجلس إدارة البنك لاتخاذ القرار بشأنها.

لجنة المخاطر

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على القيام بمسئوليته عن طريق متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم بمتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر وتقديم مقترحات بشأن الاستراتيجيات والسياسات.

التشكيل اللجنة

تتكون لجنة المخاطر من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م ، ويكون أغلبية أعضاء اللجنة من غير التنفيذيين، ويكون رئيس اللجنة عضو غير تنفيذي.

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مرة ربيع سنويا أو أكثر كما تحدده اللجنة.

أبرز مسؤوليات اللجنة

- متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك.
- متابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر من خلال التقارير المرسلة لها من إدارة المخاطر. ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس.
- تقديم مقترحات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر ، بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك.
- تحدد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المستوى المقبول لمخاطر البنك وتعتمده.
- تعتمد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة كل الحدود المقترحة الخاصة بالمخاطر.
- تعتمد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة النماذج والآليات الخاصة بالمخاطر.

- تتعتمد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الأطر العامة للمخاطر بما في ذلك إطار المخاطر والعائد.
- المصادقة على مخاطر انخفاض القيم التي يتحملها البنك.
- اعتماد هيكل وظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها التي يتعين عرضها على اللجنة وعلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس إدارة البنك في نطاق عملها.

لجنة المرتبات والمكافآت

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على القيام بالإجابة عن مجلس الإدارة بمسئوليته الخاصة بمراجعة سياسات المرتبات والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وسياسات الموارد البشرية واستراتيجياتها.

التشكيل اللجنة

تتكون لجنة المرتبات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة من أعضاء المجلس غير التنفيذيين ويفضل أن يكون رئيس اللجنة من المستقلين.

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة المرتبات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مرة واحدة سنويًا أو أكثر كما تحدد اللجنة.

أبرز مسؤوليات اللجنة

- تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها لعرضها على الجمعية العامة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والمكافآت والمزايا والامتيازات وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية اخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
- لا يجوز تقدير مكافآت مجلس الإدارة بنسبة أكثر من ١٠٪ من الربح الصافي وتحدد اللجنة رواتب ومكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة باستثناء رواتب ومكافآت ومزايا العضو المنتدب ويكون القرار من مجلس الإدارة .

- مراجعة و اعتماد مكافأة وظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام، وإدارة المراجعة الداخلية) بناء على الأهداف المحققة ودون الإخلال باستقلاليتهم.
- مراجعة نتائج دراسة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتأكد من قدرة البنك على جذب أفضل الموظفين والإحتفاظ بهم، مع امكانية الاستعانة برئيس قطاع الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- مراجعة السياسات فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك وإعداد تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس القائمة عليها، ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها متضمنا الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- تقديم مقترحات حول تعديل الهيكل الوظيفي للبنك الى اللجنة التنفيذية.
- يتعين على اللجنة عند القيام بأعمالها أن تأخذ في اعتبارها ما يلي:
- أخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الإعتبار عند وضع سياسات المرتبات والمكافآت وعدم ربط مكافآت الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة بأهداف قصيرة الأجل.
- عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.
- مراجعة حجم الأجور المتغيرة وطريقة توزيعها على إدارات البنك بحيث لا تحد من القدرة على تدعيم القاعدة الرأسمالية مع إمكانية وضع حد أقصى لها، بناءً على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.
- بالنسبة للموظفين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي تعرض لها وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقا لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.
- مراجعة تعديلات سياسة الموارد البشرية واعتمادها.
- التركيز على الأمور الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية مثل:
 - خطة التدرج الوظيفي.
 - المكافآت (بما في ذلك خطة العلاوات).
 - خطة القوى العاملة.
 - حوكمة الموارد البشرية.
- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس إدارة البنك في نطاق عملها.

لجنة الحوكمة والترشيحات

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على القيام بمسئوليته / عن طريق التقييم الدوري لكفاءة حوكمة المؤسسات وفعاليتها ونشر ثقافة الحوكمة وتشجيع الموظفين على تطبيقها. وتقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الاعضاء المستقلين، كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الاعضاء. (عند طلب ذلك) وتحديد مبادئ الحوكمة الواجبة التطبيق بالبنك والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها.

التشكيل للجنة

تتكون لجنة الحوكمة والترشيحات من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م غير التنفيذيين.

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة مرة واحدة سنويًا أو أكثر كما تحدد اللجنة.

أبرز مسؤوليات اللجنة

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على دليل سياسات الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة.
- مراجعة وتقييم تقرير عن مدى التزام البنك بقواعد الحوكمة الذي تعده إدارة الالتزام في مصر مع إفادة من إدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية في البنك باكملة ويقدم سنويا لمجلس الإدارة.
- تراقب لجنة حوكمة المجلس حضور المجلس ولجان المجلس مع إعداد بياني الحضور لمجلس الإدارة واللجان المعاونة ويقدم سنويا لمجلس الإدارة.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالاخص فيما يتعلق ببند الافصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء مجلس الإدارة.

- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين، والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لا يزالون مستقلين، كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء. (عند طلب ذلك)

اللجنة التنفيذية

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م علي الوفاء بمسئوليته الخاصة باقتراح الاستراتيجيات والأهداف ومستوي المخاطر والتأكد من التنفيذ السليم لأنشطة البنك وفي حدود القوانين والإجراءات مع الأخذ في الاعتبار مصلحة الاطراف ذوي الصلة من خلال إدارة الانشطة والأعمال المصرفية اليومية.

التشكيل اللجنة

تشكل اللجنة وفقا للمادة ٨٢ (قانون ٢٠٠٣/٨٨) لتكون اللجنة التنفيذية من أعضاء البنك التنفيذيين بالإضافة إلي العاملين بالبنك. يشغل أصحاب المناصب التالية عضوية اللجنة التنفيذية تلقائياً.

- أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس قطاع تمويل الشركات
- رئيس قطاع المخاطر
- رئيس قطاع التجزئة
- رئيس قطاع الخزنة
- رئيس قطاع الشؤون المالية
- رئيس قطاع الموارد البشرية
- رئيس قطاع الاستراتيجية والتخطيط

دورية الاجتماعات

تجتمع اللجنة التنفيذية للإدارة بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام.

أبرز مسؤوليات اللجنة

وفقاً للائحة التنفيذية (مادة ٢٩) من القانون رقم ٨٨ لعام ٢٠٠٣ تتمثل مسؤوليات اللجنة التنفيذية للإدارة في التالي:

- دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في إطار الصلاحيات (إن وجدت) المخولة إلى اللجنة وفقاً لقواعد الإقراض التي يضعها البنك.
- دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات في إطار الصلاحيات (إن وجدت) المخولة إلى اللجنة.
- إبداء الرأي في تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترحة تكوينها، وتقارير تقييم المساهمات في رؤوس أموال الشركات، وعرضها على مجلس الإدارة مشفوعة برأيها فيها.
- إبداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.
- مباشرة الصلاحيات المقررة في لوائح البنك.

تتضمن مسؤوليات اللجنة أيضاً:

- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس إدارة البنك في نطاق عملها.
- الإفصاح لمجلس الإدارة عن:
 - هيكل البنك والجهات التابعة والمخاطر المصاحبة.
 - مخاطر الأحداث العادية وغير الملائمة وتأثيرها على سمعة البنك.

البيئة الرقابية

إدارة المراجعة الداخلية

وظيفة المراجعة الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني مصر مسؤولة عن توفير مشورة مستقلة وموضوعية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بهدف إضافة قيمة لعمليات البنك وتحسينها.

ينظم بنك الإمارات دبي الوطني مصر نفسه بالالتزام بالإرشادات الإلزامية لمعهد المراجعين الداخليين بما في ذلك تعريف المراجعة الداخلية والميثاق الأخلاقي والمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

المراجعة الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني ووظيفة تقييم مستقلة وضعها مجلس الإدارة لاختبار أنشطة البنك وتقييمها.

موظفو قطاع المراجعة الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني مستقلون داخليًا عن وظائف البنك الأخرى، وللحفاظ على تلك الاستقلالية أثناء ممارسة مهامهم لا يوكل بهم ولا ينتظر منهم المشاركة في أنشطة تخضع لمراجعتهم.

يرفع رئيس قطاع المراجعة الداخلية تقاريره الخاصة بالأمر الإدارية اليومية بطريق غير مباشر إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة وتعتمد لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة موارد القطاع وقوة عمله وموازنته وتراجعها دوريًا.

يعمل كل من قطاع المراجعة الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني مصر والقطاع نفسه في بنك الإمارات دبي الوطني بدي بوصفهما وظيفة واحدة على مستوى المجموعة مما يسمح بتداول موارد المراجعة ما بين المواقع الجغرافية ويتيح، عند الاقتضاء، لفريق المراجعة نفسه مراجعة الجوانب المستهدفة في كل المواقع لتحقيق الاتساق اللازم.

كان عام ٢٠٢٠ استثنائيًا نظرًا لانتشار وباء كوفيد-١٩ مما دفع قطاع المراجعة الداخلية إلى تعديل آلياته لضمان استمرار خدماته، وذلك عن طريق استخدام ممارسات المراجعة عن بعد إلى جانب الممارسات والآليات التقليدية.

إدارة المخاطر

يولى البنك اهتماما كبيرا بادارة المخاطر عن طريق قطاع المخاطر الذي يعمل باستقلالية تامة, حيث يوجد فصل تام بين قطاع الأعمال و قطاع المخاطر الذي يرأسه "رئيس قطاع المخاطر" الذي يتبع فنيا لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة و اداريا الرئيس التنفيذي للبنك بما يضمن استقلالية قطاع المخاطر هذا ويتضمن قطاع المخاطر عدة ادارات لادارة مختلف انواع المخاطر منها المالية -مثل مخاطر الائتمان و السوق- و غير المالية -مثل مخاطر التشغيل-.

يقوم قطاع المخاطر بمراقبة شاملة على المخاطر الحالية مع نظرة مستقبلية للمخاطر المحتملة و يدعم تطبيق اطار ادارة المخاطر المؤسسية عن طريق ادارة مختلف انواع المخاطر مقابل مستوى المخاطر المقبولة و عتبة تدخل الادارة المعتمدة المجلس بناء على موافقة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة. وكذا يعد قطاع المخاطر وثيقة الاطار العام لادارة المخاطر و الذي يتم دراسته و الموافقة عليه من لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة, و تحدد تلك الوثيقة انواع المخاطر (مالية مثل مخاطر الائتمان و السوق و غيرها) وكذا غير المالية مثل مخاطر التشغيل و الالتزام و غيرها) وكذا اساليب ادارة المخاطر في البنك و ادوار القطاعات و اللجان المختلفة في هذا الصدد.

يعتمد البنك اسلوب خطوط الدفاع لادارة المخاطر:

خط الدفاع الأول: يشمل كافة ادارات الاعمال و هو المسئول عن تحديد و ادارة المخاطر الملازمة للنشاط.

خط الدفاع الثاني: يشمل ادارات المتابعة في قطاعات الأعمال, قطاع المخاطر و قطاع الالتزام حيث ان اعمال المتابعة و التقارير المرتبطة مكتملة لعملية ادارة المخاطر الملازمة للنشاط, و تقوم القطاعات المستقلة بالرقابة على كافة المخاطر و تقييمها بصورة مستقلة عن قطاعات الاعمال و تحديد و توثيق المسئول عن عناصر المخاطر.

خط الدفاع الثالث: يشمل ادارة المراجعة الداخلية و التي توفر تقييم مستقل للعملية بأكملها. عند وضع الاستراتيجية و الموازنة يقوم البنك بتحديد المخاطر التي قد يواجهها بحيث يتم اخذها في الاعتبار لتحديد الاستراتيجيات الملائمة. هذا و يتم عمل مراجعات دورية خلال العام كما دعت الحاجة لذلك فعلى سبيل المثال خلال عام ٢٠٢٠ تمت عملية مراجعة شاملة لخطة استمرارية الاعمال لمواجهة ظروف جائحة كورونا و كذا مراجعة لمحفظه الائتمان مع اتخاذ الاجراءات الملائمة و تكوين المخصصات اللازمة.

لدى البنك مجموعة شاملة من سياسات ادارة المخاطر (متضمنة حدود المخاطر) و اجراءات و دلائل ارشادية تغطي جميع المخاطر الاساسية يتم تحديثها بصورة دورية بما يتماشى مع استراتيجية البنك, قواعد مجموعة الامارات دبي الوطني, ضوابط البنك المركزي المصري, الجهات الرقابية الاخرى و متطلبات و متغيرات السوق.

يتم مراجعة السياسات بصورة دورية -سنوية في معظم الحالات أو فترة أقصر ان دعت الحاجة لذلك- و يعتمدها المجلس بعد أن توافق عليها لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة بعد ان تقرر عليها الادارات و اللجان ذات الصلة.

إدارة الالتزام

إدارة الالتزام تتمتع بالإستقلالية حيث أنها تتبع لجنة المراجعة، ودورها التحقق من إلتزام الإدارات المختلفة بالبنك بكافة القوانين واللوائح والتعليمات الرقابية فضلاً عن سياسات وإجراءات البنك.

أبرز مسؤوليات إدارة الإلتزام:

- مراقبة المعاملات البنكية للتأكد من عدم وجود ممارسات غسل أموال وتمويل إرهاب والتحقق من أي معاملات مشبوهة.
- من وجود وتطبيق خطة تحديث دورية لبيانات العملاء وفقاً لتصنيف المخاطر الخاص بهم.
- تطوير وتقديم برنامج تدريبي للإلتزام، لتعزيز ثقافة الإلتزام بالبنك وإدراك وفهم معايير الإلتزام من قبل كافة العاملين بالبنك.

إدارة الحوكمة

يولى البنك اهتماما كبيرا بادارة الحوكمة عن طريق إدارة الحوكمة الذى نعمل باستقلالية تامة، وتسعى الى تطبيق أفضل الممارسات في مجال الحوكمة، وينعكس ذلك في النظام الاساسي واللوائح الداخلية للبنك، والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الادارة والسياسات الخاصة بممارسات الحوكمة. يتبع بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة لدى المساهمين، اعضاء مجلس الادارة، العاملين بالبنك واصحاب المصالح. تم اعداد دليل لسياسات حوكمة بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م وفقا لتعليمات وإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي المصري في اغسطس ٢٠١١ وكذا قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

ابرز مسئوليات ادارة الحوكمة.

- دراسة ومتابعة الموضوعات المتعلقة وملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري وإحاطة لجنة الحوكمة والترشيحات بموقف الملاحظات والحوات التي اتخذت لتصويبها.
- المراجعة بصفة دورية لاختصاصات وميثاق عمل اللجان التابعة لمجلس الادارة واقتراح التعديلات التي قد تكون مطلوبة للتوافق مع ما ورد بتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بالحوكمة.
- المراجعة بصفة دورية لدليل سياسات الحوكمة المعتمد من مجلس الادارة واقتراح ما هو ملائم من تعديلات وعرضها على لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الادارة.
- تقديم المقترحات فيما يتعلق بترشيح الاعضاء المستقلين وكذلك بشأن تعيين او تجديد عضوية او استبعاد احد أعضاء مجلس ادارة البنك.
- التأكد من استقلالية اعضاء مجلس ادارة البنك المستقلين بصفة دورية.

- تقديم التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببند الإفصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة الى لجنة الحوكمة والترشيحات.
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك من خلال التقارير الآتية:-
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث تشكيل اللجان وعدد الاجتماعات التي تم انعقادها بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث عدد مرات انعقاد مجلس الاداة ونسبة الحضور لكل عضو بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث تشكيل مجلس الادارة بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير سنوي عن التقييم الذاتي لاعضاء مجلس الادارة عن اداء مجلس الادارة ككل وكذا اداء اللجان التابعة لمجلس الادارة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير متابعة الموضوعات المتعلقة وملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات بموقف الملاحظات والحوات التي اتخذت لتصويبها.

مراقب الحسابات

طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات يختارهما البنك من بين المقيدين في سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي المصري.

يتم التشاور مع الإدارة المالية بالبنك الأم ليكون أحد مراقبي الحسابات هو نفس مراقب الحسابات القائم بمراجعة البنك الأم بحيث يكون أحد مراقبي الحسابات هو المكتب المراسل لنفس ذات المكتب في جمهورية مصر العربية الذي يتولى مراجعة البنك الأم ويكون مقيد في سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي المصري وذلك بهدف تحقيق سهولة في التواصل بين مراقب حسابات البنك في مصر و مراقب حسابات البنك الأم.

أما المراقب الثاني لحسابات البنك فيتم إختياره من سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي المصري. يعمل مراقبي حسابات البنك باستقلالية تامة في أداء أعماله وأصدر مراقبي الحسابات تقرير دورى خالى من الملاحظات ، وفي حالة وجود أية ملاحظات يقوم البنك بمناقشة هذه الملاحظات مع مراقبي الحسابات لحلها و العمل على تفادى حدوثها بالمستقبل.

الافصاح والشفافية

يتم الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال قنوات الافصاح المختلفة والتي تتمثل في الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بالبنك وغيره من قنوات الافصاح كنشر القوائم المالية في الجرائد الرسمية ويلتزم البنك بالافصاح عن المعلومات المالية في الاوقات المقررة لها.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

القوائم المالية السنوية والدورية

يتم إعداد القوائم المالية السنوية والدورية المختصرة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

كما يتم إعداد هذه القوائم المالية الدورية المختصرة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بتاريخ ٥ مايو ٢٠٢٠ والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٠ والخاصة بالسماح للبنوك بإصدار قوائم مالية – ربع سنوية – مختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل لعام ٢٠١٥ (القوائم المالية الدورية المختصرة)، على أن يتم الإلتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية السنة المالية للبنك (ديسمبر من كل عام).

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية السنوية والدورية المختصرة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة تفهماً اشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة

البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك في شركاته التابعة بالقوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

تقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية

يصدر مراقبي حسابات البنك تقرير دورى مرفق بقوائم المركز المالى و تقرير سنوى طبقاً للمادة ١٢٥ من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و التقريرين خاليين من الملاحظات ، و فى حالة وجود أية ملاحظات يقوم البنك بمناقشة هذه الملاحظات مع مراقبى الحسابات لحلها و العمل على تفادى حدوثها بالمستقبل.

مرفقات:

- تقرير مراقبى الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ (مرفق رقم ١)
- قوائم المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مرفق رقم ٢)
- تقرير مراقبى حسابات البنك السنوى وفق للمادة ١٢٥ من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ (مرفق رقم ٣)

السياسات المحاسبية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩. وقد روعى فى إعداد هذه القوائم المالية أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة فى شركته التابعة وليس على أساس التجميع الكلى للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة فى القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التى يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً اشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك فى شركاته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفعاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشي مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية.

التغيرات في السياسات المحاسبية:

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفعاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصاً معرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات

بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية. يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. ويتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح. في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨. يطبق البنك منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى حياة الاصل – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة، ويتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

الموازانات التقديرية

يقوم بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م بإعداد الموازنات التقديرية سنويا في الربع الاخير من كل عام عن طريق ادارة (Corporate Strategy and Business Analytics) للعرض على مجلس ادارة البنك للموافقة عليها كما يتم تقديم تقرير بصفة دورية لمجلس إدارة البنك يوضح النتائج الفعلية ومقارنتها بالموازنة التقديرية مع تقييم الانحرافات وأسبابها.

طرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

طرق تقييم الأصول

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي تستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من اية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك

اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا. كما يحدد البنك إضمحلال الأستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعي على ان هذا الانخفاض يمثل إضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالإضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر. وفي حالة ثبوت وجود إضمحلال في قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف البنك ورؤيتها وطبيعة نشاطه وخطط البنك وإستراتيجيته المستقبلية

قام بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م عن طريق إدارة (Corporate Strategy and Business Analytics) باعداد اخر تحديث على استراتيجية البنك للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٣ وتضمن الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحليل لمواطن القوة والضعف وكذلك خطط عمل تفصيلية للإدارات / Business Lines وتضمن الأهداف قصيرة وطويلة المدى وقد تم الموافقة عليها من مجلس إدارة البنك.

المخالفات والأحكام الصادرة على البنك خلال عام ٢٠٢٠.

يوضح الجدول التالي المخالفات والأحكام الصادرة على بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م خلال العام ٢٠٢٠:

إيضاحات	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على البنك خلال العام	مسلسل
	لا يوجد	١
		٢

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م بإصدار تقرير سنوي يتضمن رؤية البنك واستراتيجيته وأهدافه وتاريخ البنك وكافة البيانات التي تخص البنك بما فيها هيكل ملكية بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م، وآخر تشكيل لمجلس الإدارة وكذا آخر تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وبيان بأبرز مسؤولياتهم واختصاصاتهم، كما يوضح عدد مرات انعقاد مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاد اللجان التابعة لمجلس الإدارة، كما يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المالية وغير المالية حيث يحتوي على القوائم المالية المستقلة والمجمعة وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وبيان بالأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على البنك خلال العام الصادر عنه التقرير، وكذلك الموائيق والسياسات والأنشطة المتبعة ببنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الحوكمة وينعكس ذلك في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك والموائيق الخاصة بلجان مجلس الإدارة وسياسات (الحوكمة - تضارب المصالح - الإفصاح - الإبلاغ عن المخالفات - قواعد سلوك العمل).

تقرير مجلس الإدارة

يقوم بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م بإصدار تقرير مجلس إدارة سنوي باللغتين العربية والانجليزية، حيث يتم عرضهم على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولا تُحتة التنفيذية، ويتم نشره ضمن التقرير السنوي للبنك.

مرفقات:

➤ تقرير أنشطة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مرفق رقم ٤)

الموقع الإلكتروني

يوفر بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م موقع خاص بالبنك على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والانجليزية (www.emiratesnbd.com.eg) يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ويتم تحديثه بصفة دورية.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني (Code of Conduct) (مرفق رقم ٥)

لدى بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م ميثاق داخلي عن الأخلاق والسلوك المهني ، يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل البنك. حيث يحرص البنك على الحفاظ على اعلى مستويات النزاهة والسلوك بين العاملين وإرساء المعايير الاخلاقية الواجب اتباعها في تنفيذ اعمال البنك.

سياسة تعارض المصالح (Conflicts of interest) (مرفق رقم ٦)

لدى بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م سياسة تعارض المصالح التي تطبق على جميع العاملين بالبنك بما في ذلك الادارة العليا ومجلس الادارة. وذلك لتجنب التعارض في المصالح والامتناع عن اتخاذ أي قرار أو المشاركة فيه في حالة ظهور أية شبهة تعارض مصالح وتجنب اساءة استخدام اصول البنك وإساءة استغلال عمليات الاطراف المرتبطة. كما يقوم مجلس الادارة بالافصاح اللازم كما هو مشار اليه في المادة ٩٧ من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ "على كل عضو في مجلس إدارة الشركة وكل مدير من مديريها تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض على مجلس الإدارة لإقرارها، أن يبلغ المجلس ذلك وان يثبت إبلاغه في محضر الجلسة وعلى مجلس الإدارة إبلاغ أول جمعية عامة بالعمليات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل التصويت على القرارات".

سياسة تتابع السلطة (Succession Planning) (مرفق رقم ٧)

لدى بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م سياسة تتابع السلطة التي تهدف إلى خلق إجراءات وتقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للبنك في المواقع المناسبة. حيث تهدف سياسة تتابع السلطة إلى ضمان استمرار سير العمل للوظائف القيادية على مستوى البنك.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات (Whistle-Blowers) (مرفق رقم ٨)

لدى بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي تهدف إلى تشجيع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية. حيث توفر سياسة الإبلاغ عن المخالفات سرية هوية المبلغ لضمات شعور جميع العاملين بالدعم عند الإبلاغ عن الامور التي يشتبهون في انها قد تتضمن اي اعمال غير لائقة او غير اخلاقية او غير مناسبة او غير قانونية.

سياسة البنك الخاصة بالمرتبات والمكافآت (Benefits / Total Reward) (مرفق رقم ٩، ١٠، ١١)

لدى بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م سياسة خاصة بالمرتبات والمكافآت تطبق على جميع العاملين دون تمييز حيث يدرك البنك الحاجة الى توفير مجموعة من المزايا و المكافآت النقدية لتلبية الاحتياجات الشخصية للموظفين ويجب ان تتماشى مع مستويات السوق واستراتيجية العمل وربطها بالاداء من اجل جذب واستبقاء الموظفين الكفاء الذين لديهم الحافز لتقديم الاداء المطلوب.

سياسة البنك الخاصة بممارسات الحوكمة (مرفق رقم ١٢)

يتبع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة لدى المساهمين، اعضاء مجلس الادارة، العاملين بالبنك واصحاب المصالح. حيث ان بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م يتبع رقابة واشراف البنك المركزي المصري ولما يوليه بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م اهتماماً كبيراً لممارسات افضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، قام بوضع وتطوير نظم الحوكمة لديه بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته بما يتماشى مع قدرته على إستيعاب المخاطر ، و تم اعداد دليل لسياسات حوكمة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م بما يتوافق مع متطلبات القوانين والتعليمات السارية بجمهورية مصر العربية (قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠- وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية الصادرة في ١٩٨٢ - وكذلك التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في أغسطس ٢٠١١).

سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م استراتيجية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات تركز على ثلاثة أوجه اجتماعية واقتصادية رئيسة وهي: تمكين المرأة ودعم الأشخاص ذوي القدرات الخاصة وتوظيف الشباب.

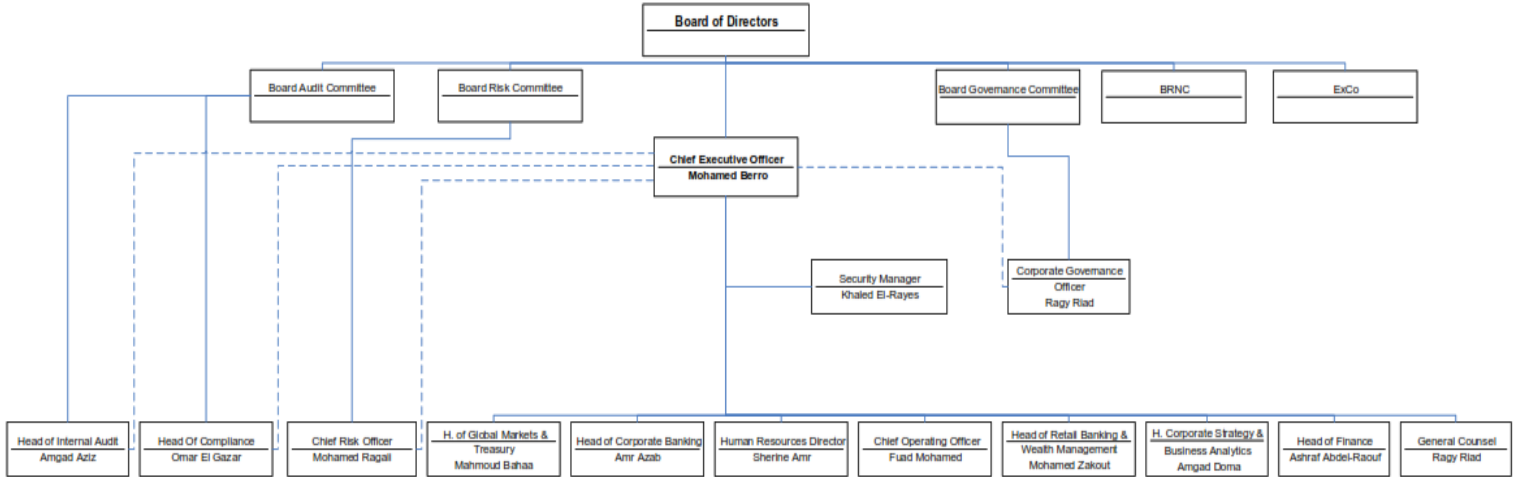
وتقديرًا للجهود النبيلة البطولية لموظفي الرعاية الصحية والأطباء والممرضين، يمكن الآن لأصحاب تلك المهن إجراء المعاملات البنكية في فروع البنك دون الوقوف في طابور الانتظار وذلك لتوفير وقتهم الثمين المكرس لإنقاذ الأرواح. كما يقدم البنك للأطباء خدمات مجانية تناسب احتياجاتهم وتمكنهم من التركيز في عملهم الذي له الأولوية القصوى. كما تبرع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م، في ظل ثقافة المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها، لضمان حماية الفئة الأكثر تأثرًا بوباء كوفيد-١٩ بمبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري لدعم المبادرة الجديدة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي المصري لدعم الفئات المتأثرة بوباء كوفيد-١٩.

يحرص بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على استمرار في كونه عضو فعال في المجتمع وداعم لجهود الحكومة في مواجهة الوباء عن طريق حماية عملائه وموظفيه. تبرع بنك الإمارات دبي الوطني-مصر، في ظل ثقافة المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها، لضمان حماية الفئة الأكثر تأثرًا بوباء كوفيد-١٩ بمبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري لدعم المبادرة الجديدة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي المصري لدعم الفئات المتأثرة بوباء كوفيد-١٩.

الهيكل التنظيمي للبنك (مرفق رقم ١٣)



Emirates NBD Egypt



*Internal Audit reports directly to the Board Audit Committee and Group Internal Audit.

*Compliance reports directly to the Board Audit Committee and Group Compliance.

*CRO reporting directly to Board Risk Committee & GCRO (Group Chief Risk Officer) and dotted line to CEO

*All Direct Reports to the CEO also have a functional (Dotted) reporting line to their respective Group Heads at Emirates NBD Head Office.